

Distr.: Limited
19 November 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٤٨ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسرائيل، إكوادور،
ألمانيا، إندونيسيا، باراغواي، باكستان، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي،
البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، تشاد، تونس، الجزائر، جزر البهاما،
جزر القمر، جزر سليمان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى،
الجمهورية الدومينيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،
جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سانت كيتس ونيفيس، السنغال،
الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية،
فانواتو، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوت ديفوار،
كوستاريكا، الكويت، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي،
منغوليا، موريشيوس، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هندوراس، اليمن:
مشروع قرار

اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة
من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين



المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل^(١) والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٢) تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية.

وإذ تشير إلى الالتزام بتعزيز النظم الاقتصادية الوطنية والعالمية القائمة على مبادئ العدل والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام المعلن في حصيلة مؤتمر القمة العالمي بتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، بوصف ذلك هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، كجزء من جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٣)،

١ - تسلم بأن لا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلم والأمن وصونهما داخل الدول وفيما بينها وأن لا سبيل إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، بدورهما، دون أن يسود السلم والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان وحياته الأساسية؛

٢ - تسلم أيضا بأن النمو الاقتصادي العريض القاعدة والمتواصل في سياق التنمية المستدامة يعتبر ضروريا لدعم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية؛

٣ - تسلم كذلك بأن العولمة والترابط يتيحان فرصا جديدة، عبر التجارة والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال وأوجه التقدم التكنولوجي، بما يشمل تكنولوجيا المعلومات، أمام نمو الاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستويات المعيشة في العالم، مع استمرار وجود تحديات حسام، منها الأزمات المالية الحادة، وانعدام الأمن، والفقر، والاستبعاد، وانعدام المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها، والعقبات الكأداء التي تحول دون زيادة اندماج

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) القرار د١ - ٢٤/٢، المرفق.

(٣) القرار ١/٦٠، الفقرة ٤٧.

البلدان النامية، وكذلك بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومشاركتها الكاملة في الاقتصاد العالمي؛

٤ - تسلم بالحاجة إلى زيادة تدعيم جهود المجتمع الدولي في مجال القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين والحصول على الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع؛

٥ - تقرر إعلان يوم ٢٠ شباط/فبراير اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، وأن يبدأ الاحتفال به سنويا اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة؛

٦ - تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تكريس هذا اليوم الخاص لتعزيز أنشطة ملموسة، على الصعيد الوطني، وفقا لأهداف وغايات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.